النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية
حزيران/يونيه ١٩٨٦ المجلد ١٦ العدد ٦

يوغندا

إحراز تقدم في حماية حقوق الانسان

وجدت بعثة منظمة العفو الدولية التي زارت يوغندا في شهر نيسان/ابريل أن هناك تقدما كبيرا في مجال حماية حقوق الانسان منذ الاطاحة بالحكومة العسكرية السابقة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

ووجدت منظمة العفو الدولية أنه، تحت حكومة الرئيس ميلتون أوبوتي خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، وكذلك المجلس العسكري الذي تولى السلطة لمدة قصيرة في تموز/يوليو ١٩٨٥، حدثت انتهاكات جسيمة ومستمرة لحقوق الانسان شملت الاغتيال السياسي من قبل الجيش، وكذلك التعذيب و «والاختفاء»، والاعتقال على نطاق واسع دون محاكمة للمعارضين السياسيين.

وفي كانون الثاني/يناير، استولى جيش المقاومة الوطني، الذي شنّ حرب عصابات لمدة خمس سنوات، على العاصمة كمبالا، وشكّل حكومة برئاسة الرئيس يووري موسفيني، ضمت ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، وبحلول شهر آذار/مارس، استطاع جيش المقاومة الوطني السيطرة على جميع أنحاء البلاد.

وزار وفد منظمة العفو الدولية «مثلث لويرو» شمال غرب كمبالا الذي كان مسرحا للكثير من عمليات قتل خارج نطاق القضاء قام بها الجيش. وفي كل قرية زارها الوفد، خصصّ السكان المحليون قطعة أرض لعرض الجماجم وبقايا من قتلهم الجيش. وزار وفد منظمة العفو الدولية حوالي إثنى عشر مكان مثل هذا، كان أقل عدد من الجماجم في واحد منها ٤٠ جمجمة. وفي أماكن كثيرة أمكن رؤية بقايا المئات من الضحايا. بينما احتوت المقابر الجماعية في مواقع أخرى على آلاف من ضحايا الجيش تم دفنهم خلال عام ١٩٨٥ عندما زاد القلق الدولي بشأن سجل حقوق الانسان لحكومة الرئيس أوبوتي.

ووصف سكان القرى لاعضاء وفد منظمة العفو الدولية كيف كان الجنود يضربون الضحايا حتى الموت باستخدام القضبان الحديدية أو أعقاب البنادق أو المناجل وفي سموتو، رأى أعضاء الوفد حفرة بعمق ١٢ مترا يقال أن الجيش ألقى فيها بجثث الضحايا، ما زالت فيها آثار بقايا بشرية. وفي مركز شرطة ناكاسيكي، رأى أعضاء الوفد زنزانات تحتوي على جثث متعفنة لأشخاص قيل أنهم ضربوا حتى الموت قبيل سقوط المجلس العسكري بقليل في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

وقابل أعضاء وفد منظمة العفو الدولية عددا من أعضاء الحكومة بينهم رئيس الوزراء الدكتور سامون كيزيكا، ووزير الشؤون الداخلية بول سيموجريري، ووزير العدل جوزيف موليتجا. وشمل تقرير منظمة العفو الدولية في حزيران/يونيه ١٩٨٥ بعنوان «يوغندا: دلائل التعذيب» سلسلة من التوصيات بشأن الضمانات القانونية والضمانات الأخرى التي يمكن للحكومة اعتمادها للحماية من التعذيب و «الاختفاء». وخلال زيارة البعثة، عقد أعضاء الوفد محادثات مفصّلة مع اعضاء الحكومة حول توصيات المنظمة. وصرّحت الحكومة أنها على استعداد لتبني بعض التدابير المقترحة، كالتصديق على الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الانسان. وتم الاتفاق على وجوب مواصلة المناقشات بين منظمة العفو الدولية والحكومة.

وأعربت المنظمة أيضا للحكومة عن قلقها بشأن أنصار الرئيس السابق أوبوتي الذين ابلغ عن احتجازهم دون محاكمة. وحث اعضاء الوفد على اطلاق سراحهم اذا لم توجه اليهم اي تهم معترف بها. وقد أطلق سراح عدد المساجين الذين نوقشت حالاتهم مع الحكومة، ويواجه عدد من الأنصار المعروفين للرئيس السابق أوبوتي تهما تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان. □

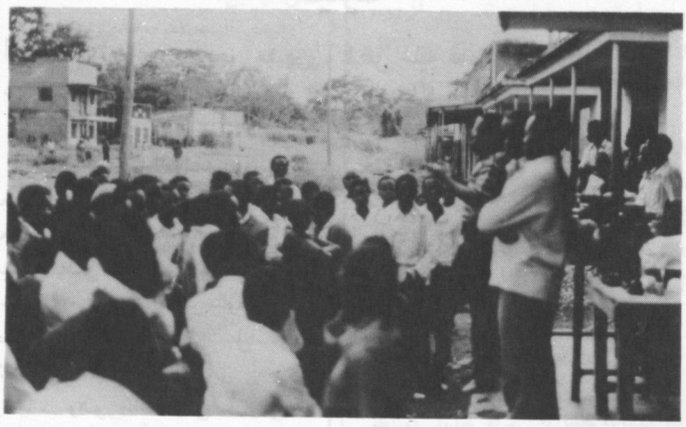

المعلمون المتدربون في ناكاسيكي في «مثلث لويرو» يصغون إلى حديث حول الحاجة إلى خلق احترام جديد لحقوق الانسان في يوغندا.

جماجم ضحايا الجيش معروضة في قرية في «مثلث لويرو».

ماليزيا

القلق بشأن قانون الأمن

زارت بعثة منظمة العفو الدولية ماليزيا في آذار/مارس ١٩٨٦ لجمع معلومات عن اعتقال السجناء السياسيين بموجب قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٦٠، الذي يجيز الاعتقال دون ترخيص لمدة غير محددة، ودون توجيه تهم أو محاكمة. ويعتقد أن هناك حوالي ٦٩ سجينا معتقلا بموجب قانون الأمن الداخلي، نصفهم تقريبا منذ منتصف السبعينات، منهم اثنان، هما ونج يونج هوات ولومنج ليونج (سجينا شهري حزيران/يونيه ١٩٨٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ على التوالي)، اعتقلا دون محاكمة لمدة ١٤ عاما. ومعظم السجناء اتهموا بانتمائهم أو تأييدهم للحزب الشيوعي الماليزي الممنوع، إلا أن هذه الادعاءات لم تثبت في المحكمة، والكثير منهم اعضاء في أحزاب سياسية معارضة أو في نقابات عمالية وقد أفيد أن السجناء قد أسيئت معاملتهم بعد القبض عليهم، بالضرب المستمر أو الاستجواب دون نوم، مثلا، لمدة أسبوع احيانا.

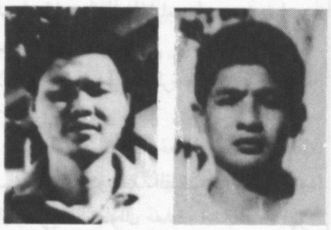

ونج يونج هوات، الى اليمين ولومنج ليونج، اعتقلا بموجب قانون الأمن الداخلي لمدة ١٤ عاما دون محاكمة.

وفي السنوات الاخيرة، نقل كثير من المعتقلين إلى مراكز الشرطة أو «مراكز اعادة التأهيل»، أو معتقلات شعبة الأمن الخاصة، حيث يجري احتجازهم انفراديا، وغالبا دون توفر مواد للقراءة. □

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ باطلاق سراح ١١٤ سجينا قيد التبني او التحقيق، وتولت ٢٤١ حالة جديدة

ملفات التعذيب لهذا الشهر هي عن توجو وبنجلاديش

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم فيما يلي هو سجين من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم اساليب العنف أو روجّ لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن منظمة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من جميع انحاء العالم أن تساعد على تأمين اطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.

كينيا

أوتينو ماك أونيانجو: صحفي مشهور، قبض عليه عام ١٩٨٢ واعتقل لمدة غير محددة دون توجيه تهمة إليه أو تقديمه للمحاكمة.

اعتقل أوتينو ماك أونيانجو في نيروبي بعد محاولة انقلاب قام بها بعض العاملين في القوات الجوية الكينية في آب/اغسطس ١٩٨٢. واتهم في البداية بالخيانة، مع ألفريد أوتينو، وهو استاذ جامعي، ورايلا أودنجا، نجل نائب رئيس الجمهورية السابق أوجنجا أودنجا، وهو معارض معروف للحكومة. ثم سحبت الاتهامات فيما بعد، وبدلا من ذلك اعتقل الثلاثة بموجب قانون الحفاظ على الأمن العام، الذي ينص على الاعتقال لمدة غير محدودة دون توجيه تهم أو التقديم للمحاكمة. وأفرج عن ألفريد أوتينو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، ولم تقدم السلطات أي تفسير لمواصلة اعتقال الشخصين الآخرين. وتعتقد منظمة العفو الدولية، التي تبنت كلا الشخصين كسجيني رأي، ان الأسباب هي سياسية محضة.

ومن المرجح أن أوتينو ماك أونيانجو قد اعتقل خطأ لتشابه اسمه مع اسم صحفي آخر هرب من البلاد بعد محاولة الانقلاب. ولم تنكر الحكومة ذلك رسمياً.

وأفيد أن أوتينو ماك اونيانجو قد أسيئت معاملته بعد القبض عليه، وانه كان مريضاً طوال مدة اعتقاله. فهو يعاني من قرحة في معدته، وملاريا مزمنة، واكتئاب شديد، ويشكو من ألم في عينيه. وورد أنه لم تقدم له العناية الطبية الكافية. وهو معتقل في سجن شيمولا تيوا، في ممباسا، في الحبس الانفرادي دون سرير أو فراش ودون مواد للقراءة أو للكتابة، لمدد طويلة. وقد سمح له بعدد قليل من زيارات عائلته وبعض المراسلات المحصورة. ولم يستطع التوصل إلى محام إلا قبل جلسات المحكمة الاستشارية لاستعراض حالات الاعتقال، التي تعقد جلساتها سراً مرة كل ستة اشهر، وتبقى نتائجها سرية ايضاً.

وأوتينو متزوج وله ثلاثة اطفال، اصغرهم وُلِدَ بعد اعتقاله بقليل، وكان يعمل مساعدا لمدير صحيفة نيروبي صنداي ستاندرد، ورئيسا سابقا لنقابة الصحفيين في كينيا.

الرجاء إرسال رسائل تتسم بالكياسة تطلب الافراج عنه إلى:

His Excellency the Hon.
Daniel arap Moi,
President of the Republic of Kenya
Office of the President
P.O.Box 30510
Nairobi/Kenya

الصين

جيشه لوبسانج وانجشوك: راهب من دير دريبونج، وعالم بوذي مشهور، ينفذ حكما بالسجن لمدة ١٨ عاما منذ شباط/فبراير ١٩٨٤ لارتكابه أفعالا «معادية للثورة» يعتقد أنها تتعلق بتأييد استقلال التيبت دون استخدام العنف.

يفاد ان جيشه لوبسانج وانجشوك، المعتقل الآن في معسكر عمل كونجبو نيتري في اقليم التيبت المستقل ذاتيا، بقي نزيل السجن أو معسكرات العمل بصورة مستمرة منذ اعتقاله لأول مرة في عام ١٩٥٩، وقت الانتفاضة ضد الاحتلال الصيني للتيبت. ولم يقدم للمحاكمة إلا عام ١٩٦٢، ولا تعرف التهم الموجهة إليه، إنما حكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام.

وفي عام ١٩٧٠، نقل إلى معسكر عمل، حيث كتب فيما بعد بحثا عن تاريخ العلاقات الصينية – التيبتية شكك فيه بمزاعم الصين بأن التيبت كانت دائما جزءا من الاراضي الصينية واستشهد جيشه لوبسانج وانجشوك في بحثه بأعمال ماوتسي تونج عن التحرير الوطني، لتبرير آرائه بشأن استقلال التيبت. وظهرت كتاباته على ملصقات جدرانية خلال الزيارة التي قام بها الوفد الذي ارسله الدلاي لاما الى التيبت عام ١٩٧٩.

وتشير مختلف التقارير إلى اعتقاله مرة ثانية في أواخر عام ١٩٨١ أو أوائل عام ١٩٨٢، بينما كان يعمل، إما في فريق العمل الانتاجي أو في المركز الطبي التيبتي في لهاسا. وورد أنه رفض التراجع عن بياناته بشأن التيبت. وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٣. قيدت يداه ورجلاه بالأغلال في زنزانة افرادية وسرى الاعتقاد في هذه الفترة أنه من بين عدد من أبناء التيبت يزمع اعدامهم في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣. وأنكرت السلطات الصينية ذلك رسميا.

ويبدو أن أوضاع اعتقال جيشه لوبسانج وانجشوك قد تحسنت منذ نقله إلى معسكر العمل في كونجبو نيتري. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه معتقل لممارسته حرية التعبير عن آرائه.

الرجاء إرسال رسائل تتسم بالكياسة تطالب بالإفراج عنه إلى:

His Excellency Zhao Ziyang
Prime Minister
Prime Minister's Office/Beijing
People's Republic of China

غواتيمالا

لويس فرناندو دى لاروكا إلياس: عمره ٢٥ عاما، طالب هندسة في جامعة سان كارلوس، ورد تقرير يفيد أنه اختطف من قبل عملاء الحكومة في مدينة غواتيمالا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، وأنه «اختفى» منذ ذلك التاريخ.

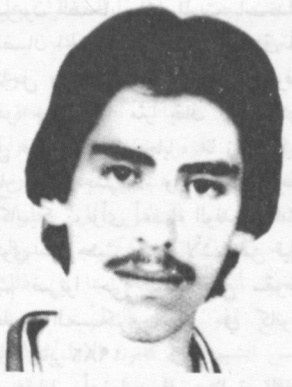

بعد ثلاثة أيام من اختطافه ذهب مختطفوه بالسيارة إلى المنزل الذي كان يسكن فيه مع والدته التي تبلغ ٦٤ عاما من العمر. وفيما يلي تفاصيل ما حدث ذلك اليوم كما ترويها والدته:

قام رجال مسلحون يرتدون الملابس المدنية بتفتيش المنزل دون التعريف بأنفسهم أو تقديم إذن بالتفتيش. وقبل مغادرتهم المنزل اخبروها أن ولدها معتقل في مقر الفرقة الثانية للشرطة الوطنية في مدينة غواتيمالا. وعادوا في اليوم نفسه في سيارتين، ومعهم لويس فرناندو دى لاروكا. وكانت ملابسه ملطخة بالدم، وبدا كأنه كان مخدرا. وفيما بعد اقتادوا لويس ووالدته وحفيدتها، البالغة من العمر ثلاث سنوات في السيارتين. وخارج المدينة توقفت السيارتان وسمعت والدته صوت ضرب إبنها، ثم اطلق سراحها وحفيدتها بعد ذلك. ولم تر ابنها منذ ذلك الحين. وعندما رفعت امرا قضائيا بالتحقيق في اعتقاله امام المحكمة العليا نيابة عن ابنها، قدمت أرقام السيارتين إلى المحكمة. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥، أفاد المكتب الرئيسي للضرائب الداخلية بأن احد الرقمين قد أصدر إلى وزارة الدفاع والرقم الآخر إلى المعسكر الحربي للجنرال جوستو روفينو باريوس في مدينة غواتيمالا.

وأعلنت المحكمة أن أمر التحقيق «غير مقبول» ولكنها أفادت ان «أية تحقيقات.. ينبغي أن تتم بناء على تعليمات صادرة من المحاكم العسكرية».

وأنكرت السلطات أي معرفة بلويس فرناندو دى لاروكا أو باعتقاله أو «اختفائه» وليس لمنظمة العفو الدولية علم بحدوث أية تطورات رسمية في هذه القضية.

بعد ان تولت الحكومة المدنية للرئيس فينيشيو سيريزو اريڤالو زمام السلطة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، تقدمت منظمة العفو الدولية فيه طالبة أن تقوم بإجراء تحقيقات كاملة في الانتهاكات السابقة، وأن يتخذ خطوات فعالة لمنع استمرارها (أنظر نشرة المنظمة عدد آذار/مارس ١٩٨٦).

الرجاء إرسال رسائل تتسم بالكياسة تطلب اجراء تحقيقات كاملة وعلنية وغير متحيزة عن «اختفاء» لويس فرناندو دى لاروكا إلى:

Vinicio Cerezo Arévalo
President/Palacio Nacional
Guatemala/Guatemala

ملف عن التعذيب

منظمة العفو الدولية

توجو

يجري تعذيب السجناء السياسيين والمجرمين بواسطة الضرب والصدمات الكهربائية بصورة منتظمة في توجو، ويجري التغاضي عنه على أعلى المستويات في الحكومة. تلقت منظمة العفو الدولية تقاريراً عن انتهاكات جسيمة لحقوق الأنسان في توجو على مدى سنوات عديدة، ووردت التقارير من مصادر عديدة، بما في ذلك السجناء السابقون، وأصدقاء أو أقارب لسجناء، واشخاص آخرون يعيشون داخل توجو أو خارجها. وقد زارت وفود منظمة العفو الدولية توجو ست مرات منذ عام ١٩٧٧. فزارت مراكز الاعتقال، وفي عام ١٩٨٥، وبحضور وزراء من الحكومة، رأى اعضاء الوفد ضحايا تعذيب مازالوا يعانون من آثار الضرب والصدمات الكهربائية التي أنزلتها بهم قوات الأمن.

واستمرت تقارير التعذيب طوال عام ١٩٨٦، ومازالت منظمة العفو الدولية تعتقد أن جميع السجناء السياسيين معرّضون لخطر التعذيب وسوء المعاملة بعد القبض عليهم. ويفاد أن معظم الضحايا السياسيين للتعذيب معارضون للحكومة، وقد اتهم عدد منهم بالاشتراك في مؤامرات ضد الجنرال جناسنجبي أياديما، رئيس جمهورية توجو منذ عام ١٩٦٧. فقد عذب الضحايا لانتقادهم الحكومة خطياً، أو لحيازتهم منشورات تعتبر خطيرة (ورد أن هذه المنشورات قد دستها قوات الأمن للمشتبه بمعارضتهم السياسية في بعض الحالات).

ويعتقد أن قوات الأمن تدير شبكة واسعة من المخبرين المأجورين وان محادثة عابرة قد تؤدي الى الاعتقال والتعذيب. ويستخدم بعض الأفراد نظام الوشاية للانتقام من اعدائهم.

وأكثر أشكال التعذيب شيوعا هو الضرب، الذي قد يكون شديداً لدرجة كسر أطراف الضحايا، والصدمات الكهربائية. وورد أيضا استخدام الحرمان من الطعام والماء كوسيلة للتعذيب، وقد تلقت منظمة العفو الدولية وصفا لحالة معتقل سياسي حرم من الطعام والماء حتى مات.

وفي معظم الحالات المعروفة للمنظمة، استخدم التعذيب بالصدمات الكهربائية على المعتقلين السياسيين، إما لانتزاع المعلومات منهم، أو لاجبارهم على الاعتراف بتهم حقيقية أو خيالية. الا انه أفيد كذلك عن استخدام التعذيب بالصدمات الكهربائية على المجرمين المشتبه بهم.

وفي حالة قدم عنها تقرير لمنظمة العفو الدولية في عام ١٩٨٢، أفيد أن طالباً أخضع للصدمة الكهربائية بعد اتهامه بسرقة بعض أموال من المدرسة. وعانى فيما بعد من نوبات صرع.

ويستخدم الضرب بصورة روتينية من قبل قوات الأمن للمعتقلين السياسيين والمجرمين كنوع من العقاب، رغم ان المعتقلين يضربون كذلك للحصول على المعلومات أو الاعترافات.

ووردت تقارير عن أن كلا النوعين من التعذيب يمارس عادة في مراكز الاعتقال العسكرية أو مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد، لا في السجون المدنية.

وتلقت المنظمة تقارير متكررة عن تعذيب سجناء اعتقلتهم الشرطة الوطنية في مقرها في لوميه، وكذلك عن تعذيب سجناء قيد الاعتقال العسكري في معسكر الجيش في تاميدجا.

وشملت الضحايا سجناء سابقين وجهت إليهم التهم رسميا، وآخرين اعتقلوا دون مبرر قانوني ودون توجيه التهم اليهم.

وقد اشتكى بعض السجناء الذين قدموا إلى المحاكمة من التعذيب، إلا أن منظمة العفو الدولية لا تعرف حالة واحدة اتخذت السلطات بشأنها أية اجراءات لتقديم المسؤولين للقضاء.

والشيء الثابت أن التعذيب يحدث خلال فترة الاعتقال من قبل الشرطة، أو الجيش، قبل تقديم المعتقل للمحكمة.

التعذيب بالضرب في مقر قوات الأمن

آني راندولف، طبيب بيطري عمره ٤٤ عاما، قبض عليه في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ في منزله في لوميه، على ما يبدو بعد ان ذكر إسمه ضحية تعذيب آخر – هومر آكا أدوت الذي توفي بعد تعذيبه بالصدمات الكهربائية – واتهم بتوزيع منشورات تنتقد الحكومة، وبالتالي «باهانة» السلطات.

ويوم القبض عليه، تعرض للضرب بالعصي في ملحق مقر الأمن للشرطة الوطنية في العاصمة لوميه. وبعد يومين، ضرب أيضا في المبنى الرئيسي لقوات الأمن. وعذب بالصدمات الكهربائية حتى توقف قلبه، إلا أنه اعطي حقنة لاستعادة خفقانه.

وفي اليوم التالي، افيد انه أُخذ لمقابلة الرئيس، الجنرال أياديما، وعرض فيما بعد امام رجال الصحافة وأجهزة الاعلام الأخرى، و «اعترف» بأنه وزع منشورات تنتقد الحكومة.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير مفصلة بأن طبيبا عينته الحكومة للتحقيق في أوضاع السجون فحص آني راندولف في أواخر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥، ووجد أنه قد عذب، إلا ان تقرير الطبيب ما زال سريا.

وقد تبنت منظمة العفو الدولية آني راندولف كسجين رأي. وهو مسجون في سجن لوميه المدني ولم يقدم للمحاكمة بعد.

لجنة التحقيق في التعذيب

في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، نشرت الحكومة وثيقة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ اعلنت انها تقرير صادر عن اللجنة الوطنية للتحقيق في التعذيب.

وتستنتج اللجنة في الوثيقة التي تبلغ أربع صفحات، اقل من ٢٠٠٠ كلمة، أن أوضاع الاعتقال بصورة عامة لا تستدعي «أي تعليق خاص»، رغم انها تطلب من السلطات «دعوة» او «اقناع» قوات الأمن باحترام الفترات المنصوص عليها في قانون الاعتقال.

ورغم أنه من المعروف ان بعض السجناء يعتقلون، في بعض الأحيان لمدة سبع سنوات، دون اتهام أو محاكمة، وأن هذه الممارسة غير قانونية: فحتى كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥، لم يكن من الممكن اعتقال أي شخص دون تقديمه للمحاكمة خلال مدة ٤٨ ساعة. وضمان مراعاة هذا الاجراء هو ما طلبته اللجنة من السلطات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. إلا انه في الشهر التالي، عدّلت الحكومة القانون ليسمح بالاعتقال لمدد غير محدودة ودون محاكمة.

وفي الوثيقة المنشورة، طلبت اللجنة أيضا من السلطات السماح للمعتقلين بالاستحمام ثلاث مرات على الأقل في الأسبوع وأضافت «واخيراً، تطلب اللجنة من السلطات المختصة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع التوصيات اعلاه موضع التنفيذ، لكي تبقى مخلصة للفلسفة السياسية لصاحب الفخامة رئيس الجمهورية، الذي يعطي الأولوية العليا دائما لاحترام حقوق الانسان».

حضور وزراء الحكومة أثناء زيارة وفد منظمة العفو الدولية للمعتقلين المصابين

آثار تدل على كسر عظامهم

أكثر الدلائل المباشرة للتعذيب حصلت عليها منظمة العفو الدولية عندما زار وفدها توجو في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ للتحقيق في التقارير الواردة عن الاعتقال غير القانوني والتعذيب.

قبل زيارة هذه البعثة، أخطرت حكومة توجو منظمة العفو الدولية بأسماء ١٥ شخصا اعتقلوا خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ بعد سلسلة من انفجارات القنابل في لوميه، وبأن أحد المعتقلين – هومير آكا آدوت، وهو مهندس سكك حديدية متقاعد، يبلغ ٦٠ عاما من العمر – قد توفي في ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥. وتلقت المنظمة بعد ذلك تقارير شهود عيان بأن هذا السجين قد توفي نتيجة التعذيب: فقد عانى من كسور في الرسغين وكسر في الظهر نتيجة للضرب والتعذيب باستخدام الصدمات الكهربائية.

وسُمح لوفد منظمة العفو الدولية برؤية ١٤ سجينا (اتهموا فيما بعد «بإهانة» السلطات على اساس وجود منشورات في حوزتهم). اما المعتقل الخامس عشر، ألوكا كدجوكوكو، وهو مهندس زراعي فقد قالت السلطات أنه موجود بالمستشفى.

ولم يسمح للوفد بالتحدث إلى أي من السجناء الأربعة عشرة الذين رأوهم. ومع ذلك، لاحظ أعضاء الوفد أن اثنين على الأقل توجد ضمادات طبية تشير الى اصابتهما بكسور في العظم. ولاحظوا بصورة خاصة أن السى دي ميدروس، وهو موظف محكمة يبلغ ٥٥ عاما من العمر، قد وضع جذعه وأحد ذراعيه في قوالب من الجبس، مما يثبت صحة التقارير التي وردت بأنه قد تعرض للضرب الشديد مؤديا الى حدوث كسور في عظامه.

ولم يقدم وزراء الحكومة اجابات مقنعة على الأسئلة حول كيفية حدوث هذه الاصابات للسجناء.

ولاحظ الوفد، بناء على ذلك، أن ١٦ سجينا من الذين اعتقلوا في اب/اغسطس وايلول/سبتمبر بتهمة إهانة رئيس الدولة أو السلطات العامة الأخرى، واحد منهم على الاقل قد توفي، وآخر موجود في المستشفى، وواحد آخر يعاني من كسور متعددة، بينما آخرون تظهر عليهم آثار سوء معاملة تتمشى مع التقارير الواردة حول تعذيبهم.

ورفضت السلطات الإفصاح عن أماكن اعتقال أربعة أشخاص آخرين قيل أنهم يشتبه بقيامهم بعمليات الانفجار ومع ذلك أكدت السلطات أن اعتقال الأربعة يعتبر مخالفاً للقانون لعدم توجيه التهم إليهم رسميا، او تقديمهم للمحاكمة خلال ٤٨ ساعة من اعتقالهم، كما يقتضيه القانون. □

التقارير تفيد ان السلطات اماتت أحد كبار الموظفين جوعاً

ادريسو أنطوان مياتشي المولود عام ١٩٢٣، كان نائب رئيس جمهورية توجو ما بين سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٧. وعندما توفي الجنرال اياديما بعد انقلاب كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، ظل ادريسو أنطوان مياتشي يشغل مكاناً بارزا في الحياة العامة: إذ كان مدير مؤسسة توجوجرين، وهي منظمة حكومية لتسويق الحبوب.

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٢ قبض عليه للاشتباه بقيامه بعمليات اختلاس. وافادت الحكومة ان التهمة تتعلق بسوء استخدام أموال مؤسسة توجوجرين قبل حوالي ١٠ سنوات، ولكن التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية تشير إلى أن القبض عليه كان دافعه سياسيا. ولم توجه إليه رسميا أية تهمة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، نقل من لوميه إلى سجن في مانجو في شمال توجو، حيث الأوضاع هناك قاسية. وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها للسلطات، وطلبت ضمانات بأن يعامل معاملة انسانية، ولكنها لم تتلق أي رد.

توفي ادريسو أنطوان مياتشي في آذار/مارس ١٩٨٤. وقد صرّحت الحكومة أنه توفي في المستشفى نتيجة اسباب طبيعية بعد أن اصبح مريضا وهو في الاعتقال. إلا أن منظمة العفو الدولية تعتقد، بناء على تقارير أخرى، أنه عزل عن باقي السجناء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ وأن سبب موته يرجع إلى حرمانه من الطعام والماء لمدد طويلة – اي في الواقع ان السلطات حرمته عمدا من الطعام حتى الموت. وافادت الحكومة انه لم تجر اية تحقيقات قضائية في سبب وفاته.

ضرب بالسياط وتعذيب بالصدمات الكهربائية

ولد جون باسكوكوسي اسينيو في غانا عام ١٩٥١، وعمل في مصرف غانا التجاري في بلدة أفلاو الواقعة على حدود توجو. ومثل العديد من الغانيين الذين يعيشون قريبا من الحدود، كان له أصدقاء وأقارب يعيشون في توجو، وكثيرا ما عبر الحدود للقيام بزيارات شخصية.

خلال إحدى هذه الزيارات في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤، قبضت عليه قوات أمن توجو، على ما يبدو نتيجة تقارير تشير إلى أنه كان على صلة في غانا ببعض المشتبه بمعارضتهم لحكومة توجو. وأُخذ إلى مقر الشرطة الوطنية في لوميه، حيث يفاد أنه ضرب بالسياط وعذب بالصدمات الكهربائية. وهو ما زال هناك، وقد فقد الكثير من وزنه كما انه يعاني من مرض جلدي. وقد تبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي. وهو متزوج وله طفل واحد.

ماذا يمكنك أن تفعل

أكتب رسائل تتسم بالكياسة إلى الرئيس جناسنجبي أياديما تعرب فيها عن القلق بشأن التقارير عن تعذيب السجناء السياسيين والمجرمين في توجو. وأشر إلى البرنامج الذي اعدته منظمة العفو الدولية في ١٢ نقطة لوضع تدابير عملية لمنع التعذيب (يمكنك الحصول على نسخة منه من فرع المنظمة المحلي، ويظهر أيضا في منشور المنظمة «التعذيب في الثمانينات») وناشد الرئيس أياديما بتنفيذ البرنامج كدليل على التزامه بوقف التعذيب والتمسك بحقوق الانسان.

اضافة الى ذلك، ناشده بالافراج الفوري عن السجينين الذين تظهر صورتهما في هذا التقرير: آتي راندولف وجون باسكوكوسي اسينيو. واطلب اجراء تحقيق غير متحيز وعلني لهاتين الحالتين ولجميع الحالات الأخرى في توجو التي يرد وقوع تعذيب فيها، ونشر نتائج التحقيق علنا.

واطلب أيضا بالتعويض على ضحايا وبالملاحقة القضائية لأي مسؤول تثبت ادانته بالتعذيب.

ارسل الرسائل إلى:

Son Excellence M.
le Général Gnassingbe
Eyadema/Président de la République
President-Fondateur du
RPTLa Présidence/Lomé/Togo.

ملف عن التعذيب

منظمة العفو الدولية

بنجلاديش

منذ سنوات عديدة ومنظمة العفو الدولية يساورها القلق حول التقارير الواردة عن تعذيب السجناء السياسيين والمشتبه بارتكابهم جرائم في بنجلاديش، سواء تحت حكم القانون العرفي للرئيس حسين محمد ارشاد، أو في عهد الحكومات السابقة.

فقد تلقت المنظمة ما يكفي من الادلة الثابتة للاستنتاج بأن بعض الأفراد قد أخضعوا فعلاً للتعذيب وهم في عهدة الشرطة أو الجيش، ولم تتخذ السلطات أية اجراءات لمنع ذلك.

في السنوات الأخيرة، ازدادت التقارير التي تفيد ان بعض السجناء السياسيين المعتقلين عادة لفترات قصيرة قد أخضعوا للتعذيب خلال استجوابهم وهم في عهدة وحدة مخابرات القوات المسلحة، التابعة للمديرية العامة للمخابرات العسكرية. وقد احتجز هؤلاء السجناء في السجن الانعزالي لعدة أيام، وفي عدد من الحالات لمدة شهر أو اكثر.

الكثير من السجناء الذين افيد انهم عذّبوا وهم قيد الاعتقال هم طلاب ذوو نشاط سياسي. والغرض من التعذيب هو الحصول على اعترافات حول نشاطهم من جهة، وارهابهم من جهة اخرى.

فقد تعرض اعضاء النقابات وذوو النشاط السياسي في مختلف الأحزاب السياسية المعارضة للاستجواب والتعذيب وهم في عهدة المديرية العامة للمخابرات العسكرية. وكان بين الضحايا اعضاء أو مؤيدون لعصبة «عوامي»، والحزب الوطني، وحزب جاتيوسمايتا ترك دال، والحزب الشيوعي في بنجلاديش.

وزاد تعذيب السجناء السياسيين بصورة خاصة خلال اشتداد التوتر في بنجلاديش – فمثلا، في شباط/فبراير ١٩٨٣، عندما احتج الطلاب (بتأييد من احزاب المعارضة) ضد حكومة القانون العرفي، وفي الشهور الاولى من عام ١٩٨٥ عندما فرض الحظر على النشاط السياسي بصورة صارمة، ومنع توجيه الانتقاد الى الحكومة استعدادا لاجراء استفتاء حول سياسات الرئيس واستمراره في الحكم.

لقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير مفصلة عن التعذيب اثناء السجن العسكري في ثلاث مناطق مختلفة من البلاد، وهي تشعر بالقلق لأن المديرية العامة للمخابرات العسكرية يجوز لها أن تقوم باستجواب وتعذيب السجناء في مناطق أخرى من البلاد.

وهناك أيضا تقارير ملحّة بأن أفراد الجيش والشرطة وغيرهم من العاملين على تنفيذ القانون قد عذبوا المشتبه في معارضتهم للحكومة في مقاطعة شيتاكونج هيل تراكتس النائية في جنوب شرق البلاد.

وابلغ السجناء السياسيون المطلق سراحهم منظمة العفو الدولية أن أفراد الشرطة يبدو أنهم يعملون بناء على تعليمات عسكرية بالقبض على الأفراد المراد استجوابهم من قبل المديرية العامة للمخابرات العسكرية واحتجازهم في مراكز الشرطة الى ان ينقلوا في وقت لاحق الى مراكز الاعتقال. وقد قبض ايضا على عدد من السجناء من قبل عملاء يرتدون ملابس مدنية يعتقد أنهم يعملون في المخابرات العسكرية.

ولم يتمكن السجناء في مراكز الاعتقال العسكرية من تحديد أماكن اعتقالهم أو التعرف على مستجوبيهم، لأنهم كانوا دائما معصوبي الأعين خلال عمليتي النقل والاستجواب. ويفيد السجناء السابقون أن الحراس والحجّاب الذين يرتدون ملابس مدنية هم الوحيدون الذين لم تعصب أعينهم أثناء وجودهم عندما كانوا في الاعتقال العسكري ولم يذكر إلا القليل منهم أنهم شاهدوا أفرادا بملابس رسمية. ومع ذلك، فأنهم اطّلعوا على هوية المسؤولين عن اعتقالهم، سواء من مصادر غير رسمية، أو لأن مستجوبيهم كشفوا لهم عن هويتهم لكي يبثوا الرعب في نفوسهم.

رجال شرطة أرسلتهم السلطات إلى حرم جامعة دكا خلال إضطرابات شباط/فبراير ١٩٨٣

علقت في السقف وانهالوا علي ضربا

إن أكبر عدد من الاعتقالات السياسية منذ تطبيق القانون العرفي حدثت في شباط/فبراير ١٩٨٣، عندما ألقت الحكومة القبض على العشرات من معارضيها وأودعتهم المعتقل العسكري في دكا. وشمل هؤلاء ٢٦ زعيم معارضة اعتقلوا في ١٥ شباط/فبراير اثناء اجتماعهم في منزل خاص للاحتجاج على مقتل طلاب في اليوم السابق. ووردت تقارير عن تعرّض بعضهم للضرب.

وفيما يلي مقتطفات من شهادات أدلى بها طالبان ونقابي اعتقلوا في شباط/فبراير ١٩٨٣، والمقتطف الرابع يتعلق بطالب اعتقل في نيسان/ابريل ١٩٨٥.

● اكس، طالب في جامعة دكا نشيط في حزب جاتيوسمايتانترك دال، قبض عليه في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٣، قبل يوم من حدوث مظاهرة كبيرة، واحتجز في المعتقل العسكري لمدة ٢١ يوما. فقد قبض عليه عملاء يرتدون ملابس مدنية، ودفع به إلى سيارة جيب عادية وهو يغادر اجتماعا في بيت صديق.

«عصبوا عيناي وربطوا يداي خلف ظهري، وضربت بأعقاب المسدسات، ثم القوا بي على أرض السيارة، وفقدت الوعي نتيجة ذلك.. وفي اليوم التالي بقيت معلقاً في السقف لمدة ١٠ أو ١٥ دقيقة وأخذوا يضربوني بالسوط

حتى فقدت الوعي. وفي اليوم الثالث.. قاس طبيب ضغط دمي واعطاني مخففا للألم.. وفي اليوم الخامس تم استجوابي مرة ثانية وضربت وألقوا بي إلى الأرض وجلس أحدهم على صدري.. وقلت إنني لا أعرف شيئا [ثم].. مُدت يداي على طاولة وضُربت.. [وبعد ذلك] قال [مستجوب آخر] إن هناك آخرين يهددون بقتلي.. وخلال الـ ٤٨ ساعة التالية تُركت في حالة من الخوف بأنني سوف أقتل».

● ز، طالب هندوسي من جامعة جاهنجر نجار، قرب دكا، وموظف مسؤول في اتحاد الطلاب مؤيد للحزب الشيوعي لبنجلاديش، أمضى خمسة أيام في الاعتقال العسكري في شباط/فبراير ١٩٨٣ وعذب في ثلاث مناسبات. وقد خضع للاستجواب بشأن اتصالاته مع السياسيين الهنود وتهريب الأسلحة من الهند. ثم عذب مرتين بالصدمات الكهربائية، في أصابع قدميه ويديه. وفي اليوم الرابع

«عصبت عيناي، وربطت يداي، وضُربتُ على ركبتيّ وكوعيّ وقدميّ بعصاة خشبية، ثم دفعت عصاة إلى حلقي بحيث لم أستطع التنفس بسهولة. واستمر الضرب قرابة ساعتين».

من اعتقاله «أخذت مرة أخرى الى حجرة الاستجواب ودفعوا بي إلى الأرض ووقف أحدهم عليّ. وعندما لم أستطع الاجابة على اسئلتهم، ركلوني بشدة. ثم بدأ ثلاثة أو أربعة رجال يضربوني بقضيب حديدي على شكل مسطرة على جسدي كله. واستمر هذا الضرب حوالي خمس أو ست دقائق حتى أغمي عليّ. وعندما استعدت رشدي.. لم أستطع الوقوف بمفردي. وعندما عدت إلى الزنزانة تقيّأت. وفي المساء حضر طبيب وجس نبضي واستطاع أن يرى علامات الضرب. ثم اعطاني بعض الدواء لمنع التقيؤ.

● في المركز الصناعي الرئيسي شيتاجونج، تم القبض في شباط/فبراير ١٩٨٣، على تسعة اعضاء في الحزب الشيوعي لبنجلاديش معظمهم يحتلون مناصب مسؤولة في منظمات نقابات العمال المحلية. وقد وصف أحدهم تجربته لمنظمة العفو الدولية كما يلي:

«قبض عليّ حوالي منتصف ليل ١٨/١٩ شباط/فبراير.. واحتجزت في مركز الشرطة حتى حوالي الساعة ١١ من صباح يوم ١٩ شباط/فبراير. ثم أخذت إلى مكتب المديرية العامة للمخابرات العسكرية، الذي أعتقد أنه في نظير أباد. وعصبت عيناي، وربطت يداي، ثم ضُربتُ على ركبتيّ وكوعيّ وقدميّ بعصاة خشبية، ثم دفعت عصاة على حلقي بحيث لم أستطع التنفس بسهولة. واستمر الضرب قرابة ساعتين». أبقي السجين في الاعتقال العسكري حتى ٢١ شباط/فبراير. وعقب نقله إلى سجن شيتاجونج، وُجّهت إليه وإلى آخرين تهم بموجب أحكام القانون العرفي يتعلق بطبع وتوزيع منشورات تدعو إلى تحسين أوضاع العمال، ووضع حد للقانون العرفي. وأطلق سراحه في نيسان/ابريل ١٩٨٤ دون اصدار حكم في قضيته.

● ص، طالب نشط في حزب عوامي في سيلهت، قبض عليه في نيسان/ابريل ١٩٨٥. [بعد القبض عليه الساعة ٢,١٥ بعد الظهر، عصبت عيناه] «وأُخذت إلى مكان لا أعرفه، حيث بدأ تعذيبي بشكل جعلني أفقد الوعي بعد ١٠ أو ١٥ دقيقة، ولا أدري ماذا حدث بعد ذلك. وعندما استعدت وعيي، كانت الساعة حوالي الخامسة مساءً ووجدت نفسي محبوسا في مركز شرطة سيلهت.. ونتيجة للتعذيب غير الانساني، سقطت مريضاً في السجن وأُدخلت مستشفى السجن لمدة أربعة أشهر». وذكر «ص» لمنظمة العفو الدولية أنه خلال الاستجواب ضرب على أجزاء مختلفة من جسده بعصاة مطاطية ولا سيما على اليدين والكوعين والركبتين.

شيتاجونج هيل تراكتس

إن جمع المعلومات حول استخدام التعذيب من قبل المسؤولين عن تنفيذ القانون في منطقة شيتاجونج هيل تراكتس النائية، تعيقه صعوبة الوصول إليها، والرقابة الرسمية المفروضة على الزوار. وخلال السنوات الاخيرة، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن عمليات الاعتقال التعسفية والتعذيب وعمليات الاعدام خارج نطاق القضاء التي تجري هناك.

وتفيد التقارير ان سكان القرى المشتبه بتأييدهم لقبيلة شانتي باهيني (قوات السلم) التي تسعى إلى مزيد من الاستقلال الذاتي لهذه المنطقة والتي نظمت منذ عام ١٩٧٥ معارضة مسلحة للحكومة، يتم اعتقالهم واستجوابهم بصورة منتظمة في معسكرات الشرطة أو الجيش حيث يخضعون للتعذيب.

وخلال العامين الماضيين، وردت تقارير عن تعذيب بعض الأشخاص في أماكن من بينها معسكرات رانجا بانيشارا، وبكشاري، وموهلشاري، تحت قيادة كتائب الشرطة المسلحة وفي معسكرات الجيش في بايبهونشارا وثلشارا.

أساليب التعذيب المستعملة

هذه هي اكثر الطرق شيوعا عند تعذيب المعتقلين في بنجلاديش.

١) الجلد المتواصل بواسطة قضيب خشبي أو سوط مصنوع من الجلد المفتول.

٢) تعليق المعتقلين من اليدين إلى أعلى بواسطة حبل.

هذا وقد تم تعريض المعتقلين لصدمات كهربائية وكذلك لتيارات هوائية باردة لمدد طويلة.

كما تم خنق المعتقلين عبر صب الماء على منشفة تغطي الوجه. إضافة الى وضع أثقال مربوطة الى قضيب المعتقل والتهديد بالموت.

وخلال الاستجواب تم منع المعتقلين من تلقي أية مساعدة طبية.

الانتهاكات في مراكز الشرطة

من المعتقد أن تعذيب المشتبه بهم وهم في عهدة رجال الشرطة هو امر شائع، قد يؤدي في بعض الأحيان الى الوفاة. وتنكر سلطات الشرطة بانتظام مسؤوليتها عن الاصابات التي تلحق بالمساجين، وغالبا ما تدعي أنهم ألحقوها بأنفسهم.

إلا انه في منتصف عام ١٩٨٤، أصدر أعلى مسؤول في الشرطة أمرا ورد فيه «.. لقد وصل إلى علم المفتش العام للشرطة أن الاشخاص المتهمين المعتقلين يجري تعذيبهم من قبل رجال الشرطة لانتزاع اعترافات منهم. ومنذ زمن قريب، أدى تعذيب هؤلاء إلى عدد من الوفيات».

تعليق منع التعذيب

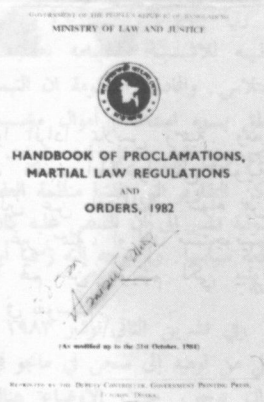
MINISTRY OF LAW AND JUSTICE

HANDBOOK OF PROCLAMATIONS, MARTIAL LAW REGULATIONS AND ORDERS, 1982

تم تعليق احكام دستور بنجلاديش لعام ١٩٧٢ التي تنصّ على حظر التعذيب وتقتضي تقديم المعتقلين للمحاكمة خلال مدة ٢٤ ساعة من اعتقالهم، منذ اعلان القانون العرفي في آذار/مارس ١٩٨٢.

وينص قانون الاجراءات الجنائية أيضا على تقديم السجناء المعتقلين دون تصريح من الشرطة إلى المحكمة خلال ٢٤ ساعة – ولكن هذه الضمانة، إما يتم تجاهلها نهائيا بالنسبة للأفراد الذين يجري استجوابهم من قبل العسكريين، أو يجري خرقها عن طريق عدم مراعاة الوقت المحدد المفروض، والاخفاق في تقديم السجين للمحاكمة حسب المقتضى.

ماذا يمكنك أن تفعل

أكتب رسائل تتسم بالكياسة إلى الرئيس حسين محمد ارشاد معربا فيها عن قلقك بشأن التقارير عن تعذيب السجناء السياسيين والمجرمين في بنجلاديش. وأشر إلى البرنامج الذي أعدّته منظمة العفو الدولية في ١٢ نقطة لوضع تدابير عملية لمنع التعذيب (يمكنك الحصول على نسخة منه من فرع المنظمة المحلي، ويظهر أيضا في منشور المنظمة «التعذيب في الثمانينات») وناشد الرئيس إرشاد بتنفيذ البرنامج كدليل على التزامه بوقف التعذيب والتمسك بحقوق الانسان.

إضافة إلى ذلك، ناشده لكي يضمن ما يلي:

● تطبيق أحكام قانون الاجراءات الجنائية لبنجلاديش بتقديم السجناء إلى القضاء خلال ٢٤ ساعة، واعادة الضمانات الدستورية ضد التعذيب فوراً.

● حماية السجناء المحتجزين من قبل القوات المسلحة، ولا سيما وحدات المديرية العامة للمخابرات العسكرية، بتوفير كافة الضمانات التي يمكن تطبيقها على السجناء في عهدة الشرطة.

ارسل الرسائل إلى:

His Excellency President Ershad
Chief Martial Law
Administrator/Office
of the CMLA Dhaka/Bangladesh

إلغاء قوانين تصريح المرور

حالات وفاة خلال الاعتقال

توفى اثنان من المعتقلين السياسيين المحتجزين لدى الشرطة في «موطن» ليووا في نيسان/ابريل، وذلك قبل فترة قصيرة من اعلان الحكومة في كايب تاون عن إلغاء قوانين تصريح المرور واصدار تشريعات رئيسية جديدة لمواجهة الاضطرابات المستمرة من قبل المواطنين السود.

والمعتقلان هما ماكمبو كوتوميلا، المسؤول في منظمة شعب أزانيا (أزابو)، وبيتر نشابالنج، رئيس للجبهة الديمقراطية المتحدة بشمال الترانسفال. وأفيد أن ماكمبو كوتوميلا قد توفي ساعات قليلة من القبض عليه وعلى خمسة اعضاء آخرين في منظمة أزابو في مدينة ماهويلرنج في ٥ نيسان/ابريل. وقد ذُكر أن جميع المعتقلين تعرضوا للضرب – فتوفي هو نتيجة لذلك، ونقل ثلاثة من الآخرين إلى المستشفى.

أما بيتر نشابالنج فهو سجين سياسي سابق وممنوع من التنقل عمره ٥٩ عاما، اعتقل في ١٠ نيسان/ابريل من قبل شرطة ليووا التي هددته بالقتل. وقد توفي في اليوم التالي نتيجة نوبة قلبية حسب مزاعم الشرطة – ولم يسمح لزوجته برؤية جثته إلا بعد فترة من

بيتر نشابالنج.. الذي توفى وهو قيد الاعتقال.

الزمن. وقد أفاد المعتقلون أنهم رأوه يخضع للضرب.

في ١٨ نيسان/ابريل أعلن رئيس الدولة ب. و. بوتا عن ايقاف عمليات الاعتقال والمحاكمات بموجب قوانين تصريح المرور، التي تضبط اقامة وتنقل السود. ففي عام ١٩٨٣، تم القبض على أكثر من ٢٣٠,٠٠٠ شخص بموجب هذه القوانين أو تشريعات تتعلق بها، وسجنوا في الحقيقة بسبب جنسهم، وقد قبض على ٩٠,٠٠٠ شخص للأسباب نفسها عام ١٩٨٥. وفي ٢٣ نيسان/ابريل، نشرت الحكومة بيانا سياسيا حول «ضبط التدفق» – وهو المصطلح الرسمي لنظام مراقبة إقامة وتنقل المواطنين السود في جنوب افريقيا «البيضاء». وكان هذا الاعلان بمثابة الغاء فوري لقوانين تصريح المرور والقيود المفروضة على تنقل المواطنين السود في انحاء البلاد. وأشار الاعلان أيضا إلى أن الحكومة مستعدة للتفاوض مع السلطات في «الاوطان السود» الاربعة المستقلة إسميا، لاعادة جنسية جنوب افريقيا للملايين من المواطنين الذين حرموا منها عندما اعلن عن استقلال هذه الاوطان.

ولم يخطط البيان السياسي لالغاء النواحي الرئيسية الأخرى من سياسة التمييز العنصري، لا سيما قانون تسجيل السكان، الذي ينص على تصنيف الافراد طبقا لجنسهم، وقانون مناطق المجموعات، الذي ينص على فصل المناطق السكانية للسود والبيض. وبدلا من إلغاء شرط حمل السود لبطاقات الهوية الشخصية أو تصاريح المرور، دعا البيان إلى حمل جميع سكان جنوب افريقيا لبطاقات الهوية الشخصية. وقدمت الحكومة مشروع قانون تحقيق الشخصية إلى البرلمان للنص على ذلك. إلا أنه من المتوقع أن يكون عدم تقديم وثيقة اثبات شخصية عند طلبها مماثلا لعدم حيازة تصريح مرور.

وسيتضح مدى وقع هذه التغييرات خلال الشهور القليلة القادمة فقد حذرت السلطات من ائتلاف تصاريح المرور، لأن ذلك يشكل مخالفة، وأعلنت أيضا انه تم اطلاق سراح حوالي ٣٠٠ شخص اعتقلوا بموجب قانون تصريح المرور. وأكد وزير حكومي أنه لن يكون هناك تعويض لمن سجنوا بموجب قوانين تصريح المرور، وأضاف «لا أعتقد أنه تم التعويض على العبيد عندما الغيت العبودية».

وفي تقريرها الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ تحت عنوان «جنوب افريقيا: السجن بموجب قوانين تصريح المرور»، دعت منظمة العفو الدولية إلى الغاء تصاريح المرور «كخطوة ضرورية لوضع حد لسجن المواطنين السود بسبب جنسهم».

وتعمل الحكومة الآن على سنّ تشريعات جديدة لمنح وزير القانون والنظام صلاحيات تخوله تحديد «مناطق الاضطراب» التي تمنح فيها قوات الأمن صلاحيات إضافية، بما في ذلك الاعتقال دون محاكمة، مشابهة للصلاحيات التي كانت لديها اثناء حالة الطوارئ الاخيرة. □

سجن أشخاص في كينيا

تحقق منظمة العفو الدولية في سجن أكثر من ٣٠ شخصا في كينيا لاسباب سياسية منذ آذار/ماس ١٩٨٦.

كريوكي جاثيتو، محاضر في علم الكمبيوتر، ونجوثو كريوكي، مستشار ضرائبي، اعتقلا بموجب قانون حماية الأمن العام، الذي يسمح باعتقالهم لمدد غير محددة دون محاكمة. ولم يُقدم أي سبب لاعتقالها، ولكن يبدو أن السبب هو الاشتباه بمعارضتهما للحكومة.

وبين المعتقلين الآخرين، حكم بالسجن على ١٣ منهم ما بين ١٥ شهرا وست سنوات بعد اعترافهم بحيازة منشورات محرضة ضد الحكومة، أو لأنهم لم يبلغوا عن وجود هذه المنشورات في حوزتهم. ومن بين المسجونين جوزيف كموني مانج، وهو محاضر في التربية، وأويانجي مباجي، وهو رجل اعمال شريك لنائب رئيس الجمهورية السابق اوجنجا أودنجا. ولم يعرف الوضع القانوني لعدد آخر ممن لم يقدموا للمحاكمة بحلول منتصف شهر ايار/مايو، وبينهم سجين رأي سابق واحد على الاقل هو موكارو نجانجا. □

رد فعل بلغاريا على تقرير منظمة العفو الدولية

وصفت السفارة البلغارية في لندن تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان «بلغاريا: سجن أفراد من أصل تركي» (انظر نشرة المنظمة نيسان/ابريل ١٩٨٦) بأنه «عار تماما من الصحة» و «محاولة لتحريف الحقائق التاريخية».

فقد أفادت منظمة العفو الدولية ان مئات من الأفراد من أصل تركي قد سجنوا أو أعيد توطينهم قسراً، بعد معارضتهم لحملة الاستيعاب الرسمية التي شملت اجبارهم على تغيير أسمائهم التركية باسماء بلغارية.

وفي رد فعل آخر في ٣ نيسان/ابريل، صرح رئيس وكالة الانباء البلغارية أن الحوادث المذكورة في التقرير «لم تحدث مطلقا»، وأن عملية تغيير الأسماء «كانت تلقائية صادقة من قبل اشخاص أدركوا اصولهم البلغارية».

ولدى منظمة العفو الدولية أسماء أكثر ١٠٠ شخص من أصل تركي أفيد أنهم قتلوا من قبل قوات الأمن البلغارية خلال حملة الاستيعاب. □

تقارير جديدة عن التعذيب

تفيد التقارير ان الكثيرين من السجناء الذين اطلق سراحهم من سجن ميكيل في اقليم تيجري باثيوبيا في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦، قد تعرضوا للتعذيب خلال اعتقالهم لأسباب سياسية. وقد أطلق سراحهم بعد ان هاجمت جبهة تحرير تيجري الشعبية سجن ميكيل.

وشمل السجناء موظفين سابقين في الحكومة، وقضاة ومسؤولين في حزب عمال اثيوبيا، ومدرسين وطلاب قبض على معظمهم خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، واتهموا باتصالاتهم مع جبهة تحرير تيجري الشعبية. ولم توجه أية تهم رسمية اليهم أو يقدموا للمحاكمة. وكشفت افاداتهم عن نمط مستمر من الاعتقالات التعسفية والتعذيب والمعاملة القاسية للسجناء السياسيين، مع اعدام عدد من السجناء دون محاكمة او وفاتهم نتيجة للإهمال الطبي.

وقد قام ضباط الأمن العام بتعذيب السجناء في مركز التحقيق المركزي قبل نقلهم الى سجن الحكومة في ميكيل. وشملت وسائل التعذيب:

- الضرب بقضبان حديدية وعصي وسياط اثناء تعليق السجين من السقف وربط جسده بحبل ملتف على شكل «رقم ثمانية»،
- الضرب على بواطن الاقدام والظهر والسجين معلق من قدميه على عامود أفقي – بشكل «رقم ستة».
- ربط اليدين والقدمين والتعليق من القدمين من السقف بحبل ثم تدلية السجين في برميل من الماء الآسن.

هذه هي بعض طرق التعذيب التي ابلغت منظمة العفو الدولية بها من قبل سجناء سابقين اعتقلوا في مراكز الاستجواب التابعة للأمن العام في أديس أبابا واسمرة واماكن أخرى.

وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى رئيس الدولة الأثيوبية، مانجستو هيلا ماريام، تدعوه إلى اجراء تحقيقات غير متحيزة في هذه التقارير، وتحث الحكومة على شجب التعذيب رسمياً.

عقوبة الاعدام

علمت منظمة العفو الدولية أن ٣٥ شخصا قد حكم عليهم بالاعدام في ١١ بلدا. وأعدم ٢٩ شخصا في ١٠ بلدان خلال شهر اذار/مارس ١٩٨٦.

ضحايا سوء المعاملة من المزارعين والهنود

الدعوة إلى ضمانات فعالة

منذ سنوات عديدة والمزارعون والهنود في ريف المكسيك يقعون ضحايا لانتهاكات حقوق الانسان. وقد فشلت الحكومة في اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لهذه الانتهاكات التي شملت القتل و «الاختفاء» والتعذيب.

● لقد قتل الكثير من زعماء المزارعين والأعضاء في منظمات المزارعين المستقلة واتحادات العمال الريفية، نتيجة للخلافات على الأرض أو النزاعات السياسية المحلية للسيطرة على البلديات أو المزارع الجماعية.

● وأسيئت معاملة السجناء الريفيين وعذبوا وهم في عهدة الشرطة، ووجهت التهم الباطلة الى سجناء الرأي، وحكم عليهم بناء على ذلك.

هذه هي الاستنتاجات الرئيسية التي توصّل إليها آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية بعنوان «المكسيك: حقوق الانسان في المناطق الريفية» الذي صدر في ١٤ آيار/مايو. ويتكون التقرير الذي يبلغ ١٣٢ صفحة من الوثائق المتبادلة بين منظمة العفو الدولية وحكومة المكسيك بشأن انتهاكات حقوق الانسان في ولايتي أوكساكا وشياباس في جنوب شرقي المكسيك. وتقوم الاستنتاجات على تحقيق أجرته منظمة العفو الدولية ما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٦، وتشمل نتائج البعثتين اللتين أوفدتهما إلى أوكساكا وشياباس في اذار/مارس ١٩٨٤ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٥. وعندما اتصلت المنظمة بالحكومة الفدرالية قدمت الحكومة إليها كمية كبيرة من المعلومات المفيدة، ورد ذكرها في التقرير.

كثير من ضحايا القتل كانوا اعضاء في منظمات اقليمية مستقلة للمزارعين تابعة للمنظمة الرئيسية المسماة «هيئة التنسيق الوطنية لخطة أيالا. وكان غيرهم أعضاء في الاتحاد المستقل للعمال الزراعيين والمزارعين، التابع للحزب الاشتراكي الموحد في المكسيك.

وفي جميع الحالات تقريبا، قتل الضحايا على يد مدنيين مسلحين او قتلة محترفين يعملون لحساب مالكي الأراضي المحليين، أو منضمين إلى جماعات موالية للحكومة لها علاقات وثيقة بالسلطات البلدية. والكثير من القتلة تابعون لمنظمة المزارعين الرسمية التي ترعاها الحكومة، والمعروفة بالاتحاد الوطني للمزارعين.

ورغم أن منظمة العفو الدولية لم تجد أية دلائل على اشتراك الحكومة في عمليات القتل، الا انها استنتجت أن سلطات الدولة أو الموظفين الحكوميين المسؤولين تجاه الحكومات المحلية قد أذعنوا للأمر، إما باخفاقهم في إجراء تحقيقات فورية شاملة، أو بفشلهم في اصدار أوامر بالقبض على المسؤولين عن عمليات القتل، الذين غالبا ما استمروا في ارتكاب المزيد من الانتهاكات. الا أن منظمة العفو الدولية تعتبر أن الحكومة الفدرالية هي المسؤولة في النهاية عن الحفاظ على حقوق الانسان في جميع أنحاء البلاد.

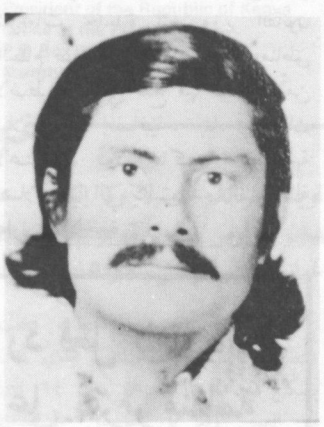

فكتور بينيدا هنستروزا.. الذي «اختفى» عام ١٩٨٧.

● ففي اقليم سان خوان كوباك بولاية أوكساكا، يفاد أن نفس الأفراد مسؤولون عن انتهاكات متكررة، بما فيها القتل، منذ عام ١٩٨١. وفي الأمثلة النموذجية من عمليات القتل في هذا الاقليم، قتل كاميلو مارتينز كروز، وهو ممثل للمزارعين من قرية سانتا كروز ثيلايا، اغتيل في ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣، بعد أن قبض عليه عدد من الأفراد، بينهم ثلاثة من المتعاونين مع الشرطة والسلطات البلدية. ولم تنفذ الأوامر الصادرة بالقبض على الرجال المشتركين في هذه العملية.

ويسلط التقرير الاضواء على حالتي اثنين من زعماء المزارعين «اختفيا» بعد القبض عليهما، وهما خوان مارتينز لوبيز، قائد حركة تريكوى للوحدة والنضال، وهي منظمة محلية في أوكساكا، اختفى بعد اعتقاله قرب سان خوان كوبالا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، وفكتور بينيدا هنستروزا، ممثل للاصلاح الزراعي لتحالف العمال والمزارعين والطلاب في الاستموس، الذي أفيد أنه اعتقل من قبل الجنود في خوشيتان في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٨. وقد أُخطرت السلطات بحادثتي «الاختفاء»، إلا أنه لم يجر اي تحقيق فيهما.

ويصف التقرير العديد من حالات التعذيب بناءً على شهادات السجناء أو الاتهامات العلنية من قبل ممثليهم. وشملت طرق التعذيب الضرب، والصدمات الكهربائية، وسكب المياه المعدنية في أنف السجين. وتشعر منظمة العفو الدوّلية بالقلق حيال نمط التعذيب حيث تجري اساءة معاملة السجناء وتعذيبهم وهم في الحبس الانفرادي، وهي ممارسة تتعارض مع الضمانات الدستورية في المكسيك، الا أنها تستخدم بصورة شائعة للحصول على «اعترافات» تستخدم في المحاكم.

وفي حالة وحيدة فقط جرى التحقيق في عمليات تعذيب مدعومة بالوثائق في تقرير منظمة العفو الدولية وتقديم المسؤولين عنها الى القضاء. ومع ذلك، يشير التقرير الى خطوات مشجعة اتخذتها الحكومة الفدرالية مؤخرا لمنع التعذيب، بما في ذلك مشروع قانون ضد التعذيب اعتمده مجلس الشيوخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥، يحرم التعذيب، ويوصي بسجن مرتكبيه.

ويستعرض التقرير بالتفصيل حالات عدد من سجناء الرأي وسجناء الرأي المحتملين. فقد اضطر البعض إلى «الاعتراف» بارتكاب جرائم نتيجة سوء المعاملة أو التعذيب، بينما اعتقل آخرون لجرائم تشمل العنف، على اساس ادلّة غير كافية أو غير مقنعة. ومن بين ١٣ سجينا اثارت منظمة العفو الدولية قضيتهم مع حكومة المكسيك، أطلق سراح تسعة عند تقديمهم للمحاكمة أو عند الاستئناف. (انظر نشرة المنظمة عدد كانون الثاني/يناير ١٩٨٦). وفي بعض الحالات، استغرق انهاء اجراءات المحاكمة وقتا أطول في السنة التي نص عليها الدستور لأخطر الجرائم وفي التوصيات التي رفعتها، حثت منظمة العفو الدولية الحكومة المكسيكية على اعادة النظر في اجراءات التحقيق في حالات القتل، لضمان تقديم المسؤولين عنها إلى القضاء دون تحيز، وضمان إجراء تحقيقات فورية في تقارير التعذيب، وتمكين المعتقلين من الاتصال بالمحامين فور القبض عليهم. واوصت المنظمة أيضا بوضع تدابير لتقوية الضمانات الاجرائية ضد المحاكمات غير العادلة في المناطق الريفية. □

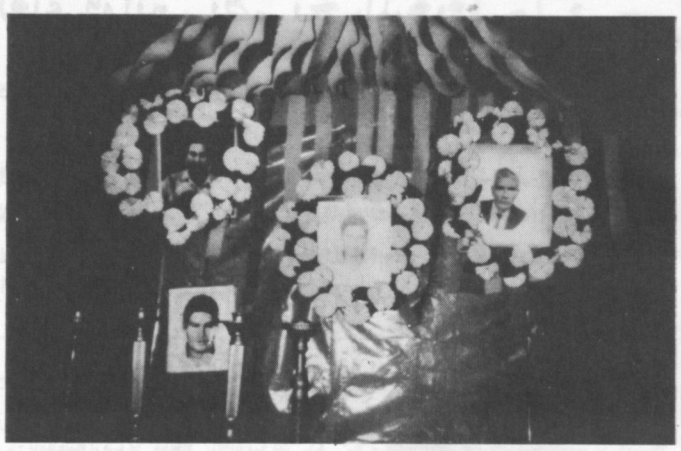

ضريح للزعماء المحليين المغتالين، في فينوستيانو كارانزا، في بيت الشعب.

إيران

رجم شخصين حتى الموت

حسب تقارير رسمية وردت من إيران تم رجم شخصين حتى الموت في شهر نيسان/ابريل. وجلدت إمرأة، تدعى طهارى نقيب، ادينت بالزنا والقتل، ١٠٠ جلدة قبل رجمها في مدينة (قوم) التي تقع على بعد ١٣٠ كيلومتراً جنوبي طهران. وفي خَرج، على بعد ٤٠ كيلومتراً غربي طهران، رجم رجل حتى الموت لإدانته بالزنا وادارة منزل للدعارة من محل لبيع الحلوى.

ورغم أن الموت رجماً منصوص عليه لمختلف الجرائم الاخلاقية بموجب قانون العقوبات الايراني، لم يبلغ الا عن حالات قليلة من الرجم منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩. ومع ذلك تفيد التقارير الرسمية ان عددا من احكام الموت رجما قد قام بتصديقها المجلس القضائي الأعلى، وسوف يجري تنفيذها.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن الحكم بالاعدام هو اقصى اشكال العقوبة اللانسانية والحاطة بالكرامة، وهو انكار للحق في الحياة. ومما يثير قلقها بشكل خاص اساليب الاعدام كالرجم بالحجارة، التي يقصد منها تسبيب أشد الألم للضحية. □